

سلسلة تقارير أسبار

رقم (481)

ردمد : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم الإيداع : 1446/3664

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجاً

لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)



مركز أسبار
ASBAR CENTER

32 Years
عامًا
منذ 1994



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
- د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
- د. عبدالرحمن العريني
- الأمين العام
- د. أماني البريكان
- التحرير
- د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
- أ. صفوان يحيى مسعد
- لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي
- أ. سليمان العقيلي (رئيس اللجنة)
- أ. مها عقيل (نائب رئيس اللجنة)
- أعضاء اللجنة*
- د. بسملة التويجري
- د. توكي القبلان
- أ. جمال ملائكة
- د. خالد باطرفي
- د. صالح الغامدي
- أ. د. صدقة فاضل
- د. عبدالرحمن الهدلق
- د. مطير الرويطي

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

المشاركون في الندوة

- أ. جمال ملائكة
- أ. فهد العصيمي
- أ. محمد شيخ علي
- د. معز الهذلي
- أ. ياسمين بدير

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	• تمهيد
3	• الملخص التنفيذي
6	• مقدمة
9	• أولاً: نظرة عامة على عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر
14	• ثانياً: القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني
19	• ثالثاً: الوضع الإنساني والعمليات في السودان
23	• رابعاً: دور المملكة العربية السعودية الإنسانية في السودان
	• خامساً: تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني والاستجابة السعودية في
27	السودان
31	• التوصيات
33	• خاتمة
34	• المصادر والمراجع
36	• الملاحق
46	• المشاركون



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

تمهيد

يتناول هذا التقرير «تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا»، استنادًا إلى الندوة التي عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت (WEBINAR) بتاريخ 4 أكتوبر 2026م، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين في العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني





الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير «تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا»، استنادًا إلى الندوة التي عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت (WEBINAR) بتاريخ 4 أكتوبر 2026م، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين في العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني. ويناقش التقرير طبيعة التحديات الإنسانية والقانونية الناجمة عن النزاع المسلح في السودان، وانعكاساتها على المدنيين والبنية الأساسية والخدمات الحيوية، إلى جانب استعراض أدوار الجهات الإنسانية، ولا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاستجابة الإنسانية للمملكة العربية السعودية. وتطرق المحور الأول إلى مهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وطبيعة عملها وتفويضها القانوني، ومبادئها الأساسية مع التركيز على مبدأ الحياد وعدم التحيز والاستقلال ومنهج الحوار السري الثنائي مع أطراف النزاع، إلى جانب مجالات عملها داخل النزاعات المسلحة حول العالم وأهمية حماية العمل الإنساني القائم على المبادئ والعاملين عليه. كما تناول طبيعة الدور الذي تضطلع به اللجنة الدولية في حماية المتضررين من النزاعات المسلحة، وتقديم الخدمات والمساعدات المرتبطة بالصحة والمياه وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب، وزيارة المحتجزين، واستعادة الروابط بين أفراد العائلات التي فرقتها الحرب والبحث عن المفقودين وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

أما المحور الثاني، فسلط الضوء على القانون الدولي الإنساني وعلاقته بالعمل الإنساني، من خلال تناول مفهوم القانون الدولي الإنساني ووظيفته ومصادره ونطاق تطبيقه، وحماية المدنيين والأعيان المدنية والعمل الإنساني، والالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني وآليات تنفيذها، إضافة إلى المبادرة العالمية لتعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، والعلاقة بين الالتزام بهذه القواعد والحاجة إلى الحل السياسي والسلام المستدام. ويؤكد هذا المحور أن حماية المدنيين والعاملين الإنسانيين والمنشآت المدنية ترتبط بصورة مباشرة بالتطبيق الفعلي لقواعد القانون الدولي الإنساني.



وتناول المحور الثالث الوضع الإنساني والعمليات الإنسانية في السودان، من خلال استعراض خلفية الوضع السوداني، واتساع نطاق النزوح واللجوء والاحتياجات الإنسانية، والعمليات الصحية، وتوفير المياه والإصحاح البيئي، والأمن الغذائي والمساعدات المعيشية، والمساعدات الإيوائية والاستجابة للكوارث، إلى جانب دعم الفئات الأكثر احتياجًا. ويبرز هذا المحور حجم التشابك بين آثار النزاع المسلح والأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وما يفرضه ذلك من حاجة إلى استجابة متعددة القطاعات.

وركز المحور الرابع على دور المملكة العربية السعودية الإنسانية في السودان، من خلال استعراض تطور الاستجابة السعودية للأزمة السودانية، ودعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاستجابة الجوية والبحرية، والمساعدات الصحية والغذائية، والإيواء والنظافة والاستجابة للكوارث، ودعم الأيتام والفئات المجتمعية، والتنسيق مع الجهات السودانية والمنظمات الإنسانية، فضلًا عن الدور السعودي في محادثات جدة ودعم اللاجئين في دول الجوار. ويعكس هذا الدور تعدد مسارات الاستجابة السعودية وتنوعها بين المساعدات العاجلة، والدعم الصحي والغذائي، والإغاثة والإيواء، والمساندة الإنسانية للاجئين والمتضررين.

أما المحور الخامس، فتناول أبرز التحديات الرئيسية للعمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني والاستجابة السعودية في السودان، وفي مقدمتها استمرار النزاع المسلح وطول أمده واتساع نطاقه الجغرافي، وصعوبة الوصول الإنساني إلى المناطق المتضررة، وأمن العاملين والقوافل الإنسانية، والفجوة بين الالتزام المعلن بالقانون الدولي الإنساني والتطبيق الفعلي، وتحديات حماية المدنيين والأعيان المدنية، وتضرر البنية الأساسية واستمرارية الخدمات، واتساع النزوح واللجوء، وتداخل الأزمات الإنسانية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية. كما شملت التحديات صعوبات الوصول الميداني أمام الاستجابة السعودية، والحاجة إلى استمرار التنسيق بين الجهات الإنسانية، والموازنة بين الاستجابة العاجلة والاحتياجات المستقبلية، فضلًا عن استمرار الحاجة إلى حل سياسي وسلام دائم.



ويخلص التقرير إلى أن

الأزمة السودانية تكشف عن ترابط وثيق بين الأبعاد الإنسانية والقانونية والسياسية للنزاع، وأن مواجهة آثار الحرب لا تقتصر على توفير المساعدات، وإنما تتطلب في الوقت نفسه حماية المدنيين والعاملين والمنشآت الإنسانية، وتيسير الوصول الآمن إلى السكان المتضررين، وضمان استمرار الخدمات الأساسية، وتعزيز الالتزام الفعلي بالقانون الدولي الإنساني، مع استمرار الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل سياسي وسلام دائم يتيح الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى التعافي وإعادة البناء.





٥ مقدمة

يمثل العمل الإنساني في مناطق النزاع المسلح أحد أكثر مجالات العمل الدولي تعقيدًا، نظرًا لما تفرضه النزاعات من أوضاع إنسانية متدهورة، ونزوح واسع النطاق، وتدمير للبنية الأساسية، وتزايد للاحتياجات الصحية والغذائية والمائية، إلى جانب المخاطر التي تواجه العاملين في المجال الإنساني أثناء محاولات الوصول إلى السكان المتضررين. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا عندما يطول أمد النزاع، وتتعدد أطرافه، وتتسع رقعة المواجهات، بما يؤدي إلى اتساع نطاق الاحتياجات الإنسانية، وتراجع قدرة المجتمعات على الاعتماد على مواردها الذاتية، وإضعاف المؤسسات والخدمات العامة، والحد من قدرتها على التعافي وإعادة بناء ما دمرته الحرب. ولا تقتصر آثار النزاعات المسلحة على الخسائر البشرية المباشرة، وإنما تمتد إلى مختلف مقومات الحياة اليومية للسكان؛ إذ يؤدي تدمير المرافق الصحية ومحطات المياه والمدارس والطرق والأسواق ومصادر الدخل إلى مضاعفة الآثار الإنسانية للنزاع، حتى في المناطق التي لا تشهد عمليات عسكرية بصورة مباشرة. كما يؤدي النزوح الجماعي إلى فقدان الأسر مساكنها ومصادر دخلها وشبكاتهما الاجتماعية، ويزيد من تعرض الفئات الأكثر هشاشة، مثل الأطفال والأيتام والأسر التي فقدت مصادر إعالتها، لمخاطر الفقر وتدهور الخدمات والحماية الاجتماعية. وتزداد صعوبة الاستجابة الإنسانية عندما تتزامن النزاعات المسلحة مع أزمات اقتصادية واجتماعية وكوارث طبيعية؛ إذ تتداخل الاحتياجات وتتعدد القطاعات التي تتطلب التدخل. ففي هذه الحالات، لا يعود توفير الغذاء أو الدواء وحده كافيًا، وإنما تصبح الاستجابة بحاجة إلى المحافظة على تشغيل المستشفيات ومحطات المياه، وتوفير الكهرباء والوقود، وتأمين الإيواء، ودعم الأسواق المحلية، وحماية المدنيين، وإعادة الروابط العائلية، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا، إلى جانب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة.



ويقدم السودان نموذجًا واضحًا ومركبًا لهذه التحديات؛ فقد انتقل من بلد يمتلك موارد بشرية وطبيعية وإمكانات اقتصادية وإنتاجية واسعة إلى بلد يواجه أزمة إنسانية كبيرة نتيجة استمرار النزاع المسلح وما ترتب عليه من دمار ونزوح وتراجع في الخدمات الأساسية. فقد كان السودان يمتلك إمكانات إنتاجية واقتصادية واسعة، وموارد طبيعية وبشرية يمكن أن تسهم في دعم التنمية وتحسين مستويات المعيشة، إلا أن استمرار النزاع أضعف القدرة على استثمار هذه الإمكانيات، وأدى إلى تراجع الخدمات الأساسية واتساع نطاق الاحتياجات الإنسانية. وتشير التقديرات إلى نزوح نحو 11 مليون شخص داخل السودان وخارجه، ولجوء أكثر من 4 ملايين شخص إلى الدول المجاورة، في حين تجاوز عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية 25 مليون شخص. ولا تعكس هذه الأرقام حجم النزوح والاحتياجات فحسب، وإنما تكشف كذلك عن اتساع نطاق الأزمة وتجاوزها حدود الاستجابة الطارئة إلى أزمة إنسانية ممتدة ومتعددة الأبعاد، تمتد آثارها إلى السودان والدول المجاورة التي تستقبل أعدادًا من اللاجئين والمتضررين. ولا تقتصر آثار الأزمة السودانية على الجانب الإنساني المباشر، وإنما تمتد إلى البنية الأساسية والخدمات الصحية والمائية والغذائية، فضلًا عن تأثيرها في الأسر والمجتمعات المحلية والدول المجاورة التي تستقبل أعدادًا من اللاجئين. ويؤدي تضرر المرافق الأساسية وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق إلى تعقيد جهود الاستجابة، كما أن استمرار النزوح يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات في المناطق المستقبلية للنازحين، الأمر الذي يجعل الأزمة السودانية ذات أبعاد محلية وإقليمية في الوقت نفسه.



وفي هذا السياق، أصبحت الاستجابة الإنسانية في السودان تتطلب تدخلات متعددة القطاعات تجمع بين الرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والمياه والإصحاح البيئي، والإيواء، والدعم المجتمعي، وحماية المدنيين، وإعادة الروابط العائلية، إلى جانب تيسير وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة. كما تتطلب هذه الاستجابة تنسيقًا مستمرًا بين الجهات الحكومية السودانية والمنظمات الإنسانية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة، بما يساعد على توجيه الموارد نحو المناطق والفئات الأكثر احتياجًا، وتقليل الازدواجية في تقديم الخدمات، وتعزيز القدرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة.

وترتبط فعالية العمل الإنساني في مناطق النزاع ارتباطًا وثيقًا بالقانون الدولي الإنساني، الذي يمثل الإطار القانوني المنظم لسلوك أطراف النزاعات المسلحة، ويضع قيودًا على كيفية إدارة العمليات العسكرية، ويوفر الحماية للمدنيين والأعيان المدنية والعاملين في المجال الإنساني. وتبرز أهمية هذا الإطار بصورة خاصة في النزاعات التي تجري داخل المدن والمناطق المأهولة بالسكان، حيث تزايدت احتمالات تعرض المدنيين والمرافق الأساسية للخطر، وتتداخل الأهداف العسكرية مع البيئة المدنية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وغيرها من الجهات الإنسانية، في تخفيف معاناة السكان وحماية المدنيين وتوفير الخدمات الأساسية، إلى جانب أهمية مبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال والحوار المباشر مع أطراف النزاع في تمكين الجهات الإنسانية من الوصول إلى السكان المتضررين والتعامل مع مختلف أطراف النزاع، وأهمية الالتزام بالقواعد القانونية التي توفر الحماية للأشخاص والأعيان المتأثرة بالنزاع.

ولا تفصل الاستجابة الإنسانية عن الحاجة إلى معالجة الأسباب الأوسع للأزمة؛ فالعمل الإنساني يستطيع تخفيف المعاناة وتوفير الاحتياجات الأساسية، لكنه لا يستطيع بمفرده إنهاء النزاع أو معالجة أسبابه السياسية. ولذلك تظل الاستجابة الإنسانية والحماية القانونية للمدنيين ضرورة مستمرة طالما استمر النزاع، بالتوازي مع الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل سياسي وسلام عام ودائم يتيح الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى التعافي وإعادة البناء.



ويهدف هذا التقرير إلى عرض وتحليل موضوع «تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا» من خلال خمسة محاور رئيسية، تتمثل في: نظرة عامة على عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والقانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني؛ والوضع الإنساني والعمليات في السودان؛ ودور المملكة العربية السعودية الإنسانية في السودان؛ ثم التحديات الرئيسية للعمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني والاستجابة السعودية في السودان، وصولاً إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فاعلية الاستجابة الإنسانية، وحماية المدنيين، ودعم الانتقال التدريجي من الاستجابة الطارئة إلى التعافي وإعادة البناء.

٥ أولاً: نظرة عامة على عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر

1) مهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وطبيعة عملها

تُعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر من المنظمات الإنسانية الرائدة التي تضطلع بدور أساسي في الاستجابة لمعاناة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى. وتتمثل طبيعة عملها في التعامل بصورة مباشرة مع الآثار الإنسانية للنزاعات، ولا سيما حماية الأشخاص المتضررين من الحرب، وتقديم الخدمات والمساعدات التي ترتبط بالاحتياجات التي تفرضها النزاعات المسلحة.

ولا يقتصر عمل اللجنة على تقديم المساعدات المادية، وإنما يمتد إلى أنشطة متخصصة ترتبط بطبيعة النزاعات المسلحة، مثل الخدمات الطبية لجرحى الحرب، ودعم مرافق المياه والخدمات الأساسية، وزيارة أماكن الاحتجاز، والمساعدة في إعادة الروابط العائلية، والتواصل مع أطراف النزاع بشأن القضايا الإنسانية والقانونية المرتبطة بحماية الأشخاص المتضررين. المحتجزين والبحث عن المفقودين

ويقوم عمل اللجنة الدولية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتيح لها العمل في البيئات المتأثرة بالنزاع مع مختلف الأطراف، وفي مقدمتها الحياد وعدم التحيز والاستقلال. فاللجنة لا تعمل بوصفها طرفاً في النزاع، ولا تتبنى موقفاً سياسياً تجاه أطرافه، وإنما تسعى إلى الوصول إلى المتضررين والتفاوض مع مختلف الأطراف من أجل تحسين أوضاعهم والحد من المعاناة الإنسانية.

وتكتسب هذه المبادئ أهمية خاصة في مناطق النزاع؛ لأن القدرة على الوصول إلى السكان المتضررين تعتمد بدرجة كبيرة على قبول مختلف الأطراف لطبيعة العمل الإنساني وعدم النظر إليه باعتباره نشاطاً سياسياً أو عسكرياً. ولذلك يعتمد عمل اللجنة الدولية في التعامل مع الانتهاكات على الحوار السري مع الأطراف، بهدف تحسين الأوضاع وتغيير السلوك على أرض الواقع، بدلاً من تحويل العمل الإنساني إلى أداة للمواجهة السياسية. الشائ جميع



(2) التفويض القانوني للجنة الدولية

يرتبط عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصورة وثيقة بالقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام 1949. وتعد السودان دولة طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 منذ عام 1957، وأن انضمامه إلى هذه الاتفاقيات يرتب عليه التزامات قانونية باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني وتطبيقها.

كما انضم السودان إلى البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 في عام 2006، وهما البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية، والبروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية. ويعني ذلك وجود إطار قانوني ملزم بشأن حماية الأشخاص والأعيان أثناء العمليات المسلحة.

وتتميز اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوصية قانونية في مجال العمل الإنساني الدولي، وهو ما يرتبط بطبيعة المهام التي تضطلع بها في مناطق النزاع، ومنها زيارة أماكن الاحتجاز، والتواصل مع أطراف النزاع، وتقديم الخدمات الطبية، وإعادة الروابط العائلية، والعمل على تيسير وصول المساعدات إلى السكان المتضررين، المحتجزين.

ويمنح هذا الإطار القانوني العمل الإنساني قدرًا من الاستقلال عن الاعتبارات السياسية والعسكرية، ويحدد طبيعة المسؤوليات والحقوق المرتبطة بحماية الأشخاص المتضررين من النزاعات، بما يتيح للجهات الإنسانية أداء مهامها في ظروف تتسم بالتعقيد والمخاطر.



3) مبدأ الحياد وعدم التحيز والاستقلال ومنهج الحوار السري

من أبرز الخصائص التي تميز عمل اللجنة الدولية اعتمادها على الحوار الثنائي مع أطراف النزاع. ويقوم هذا النهج على مناقشة الانتهاكات والمشكلات الإنسانية مع الأطراف المعنية فقط بصورة مباشرة وسرية، بهدف تحسين الأوضاع وتغيير السلوك على أرض الواقع، وليس بهدف التشهير أو الإدانة العلنية.

ويستند هذا الأسلوب إلى مبدأ الحياد الذي يمثل أحد المبادئ الأساسية لعمل اللجنة الدولية، ويساعدها على الحفاظ على علاقاتها المبنية على الثقة مع مختلف أطراف النزاع والوصول إلى المناطق والسكان المحتاجين.

ولا يعني اعتماد الحوار السري تجاهل الانتهاكات، وإنما يعني معالجتها من خلال قنوات التفاوض والحوار المباشر. ويمكن أن يحدث الإعلان العلني بصورة استثنائية عندما يكون التصريح في مصلحة الضحايا، إلا أن الأصل في منهج العمل هو استمرار الحوار السري مع الأطراف.

ويختلف هذا النهج عن طبيعة عمل المنظمات الحقوقية التي قد تعتمد على نشر التقارير والإعلان عن الانتهاكات أمام الرأي العام والمؤسسات الدولية. ويستهدف منهج اللجنة الدولية بصورة أساسية الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الضحايا والاستمرار في أداء المهام الإنسانية في بيئات شديدة التعقيد. وتتضح أهمية هذا الأسلوب بصورة خاصة في البيئات التي تتعدد فيها أطراف النزاع وتتغير فيها خطوط السيطرة، إذ إن الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع مختلف الأطراف يمكن أن يساعد على تيسير الوصول إلى المحتاجين، ومعالجة بعض المشكلات الإنسانية بصورة مباشرة، ومناقشة سبل حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا



4 مجالات عمل اللجنة الدولية في السودان



تشمل عمليات اللجنة الدولية في السودان مجموعة واسعة من المجالات الإنسانية، ويأتي في مقدمتها المجال الصحي، حيث تقدم خدمات متخصصة في علاج جرحى الحرب. وشمل ذلك جراحة العظام والأوعية الدموية، وهما من المجالات المرتبطة بصورة مباشرة بإصابات النزاعات المسلحة.

وتكتسب هذه الخدمات أهمية في ظل تزايد أعداد المصابين، وتضرر عدد من المرافق الصحية، والحاجة إلى تخصصات طبية يصعب توفيرها بصورة منتظمة في مناطق النزاع.



4



المساعدات الغذائية والمالية

وتقدم اللجنة كذلك المساعدات الغذائية والمالية للأسر المتضررة. ويساعد تقديم المساعدات المالية الأسر على شراء احتياجاتها من الأسواق، وهو ما يساهم في الوقت نفسه في دعم الأسواق المحلية وأصحاب الأعمال الذين تضررت أنشطتهم نتيجة النزاع.

3



المياه والخدمات الأساسية

كما تعمل اللجنة في مجال المياه والخدمات الأساسية، من خلال فرق هندسية متخصصة تقوم بمهام تشمل إيصال الكهرباء إلى المستشفيات ومحطات المياه، وصيانة معدات المياه لضمان استمرار ضخ المياه، وتوفير الوقود اللازم لتشغيل بعض المرافق الأساسية.

1



المجال الصحي

حيث تقدم خدمات متخصصة في علاج جرحى الحرب. ويشمل ذلك جراحة العظام والأوعية الدموية، وهما من المجالات المرتبطة بصورة مباشرة بإصابات النزاعات المسلحة.

5



زيارة أماكن الاحتجاز وإعادة الروابط العائلية

ومن المجالات المهمة أيضًا زيارة أماكن الاحتجاز وإعادة الروابط العائلية بالتعاون مع الهلال الأحمر السوداني، بما يساعد الأسر على معرفة مصير ذويها والمحافظة على الروابط الأسرية التي تتأثر بصورة كبيرة بالنزاعات والنزوح والاحتجاز.

6



التداخل بين المجالات

وتتداخل هذه المجالات فيما بينها؛ فاستمرار خدمات المياه والكهرباء، على سبيل المثال، يساعد على تشغيل المرافق الصحية، في حين تساهم المساعدات الغذائية والمالية في الحد من الآثار الاقتصادية المباشرة للنزوح وفقدان مصادر الدخل.





5) حماية العاملين الإنسانيين

أصبح العاملون في المجال الإنساني عرضة لمخاطر متزايدة في مناطق النزاع، في ظل امتداد خطوط المواجهة وتعدد الأطراف وتغير أدوات الحرب. وتؤدي هذه الظروف إلى زيادة صعوبة الوصول إلى السكان المحتاجين، كما تجعل القوافل والمنشآت والعاملين أنفسهم عرضة للمخاطر.

وتزداد أهمية حماية العاملين الإنسانيين في ظل اعتماد ملايين السكان على المساعدات الإنسانية. فأي اعتداء على العاملين أو القوافل أو المنشآت الإنسانية لا يؤثر فقط في الجهة التي تتعرض للاعتداء، وإنما يؤدي إلى تعطيل المساعدات التي تصل إلى أعداد كبيرة من المدنيين.

كما يتمتع العاملون في اللجنة الدولية بحماية قانونية خاصة تساعد على أداء مهامهم في مناطق النزاع، بما يتيح لهم الوصول إلى المناطق المتضررة والتعامل مع مختلف الأطراف في إطار طبيعة العمل الإنساني والقواعد القانونية ذات الصلة. المحتجزين

ومن ثم، فإن حماية العاملين الإنسانيين لا تمثل مسألة تتعلق بسلامتهم الشخصية فقط، وإنما ترتبط بصورة مباشرة باستمرارية الاستجابة الإنسانية وقدرتها على الوصول إلى المتضررين الذين يعتمدون على الخدمات والمساعدات.



٥ ثانيًا: القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني

1) مفهوم القانون الدولي الإنساني ووظيفته

يُعد القانون الدولي الإنساني الإطار القانوني الذي ينظم سلوك الأطراف أثناء النزاعات المسلحة، ويهدف إلى الحد من الآثار الإنسانية للحروب، وليس إلى منع الحرب ذاتها. وتتمثل الوظيفة الأساسية للقانون الدولي الإنساني في «أنسنة» الحرب، أي وضع قيود على كيفية إدارة العمليات العسكرية والحد من آثارها على الأشخاص والأعيان. أما مسألة منع النزاعات المسلحة وتنظيم استخدام القوة فتتصل بالقانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة. وتكمن أهمية هذا التمييز في أن القانون الدولي الإنساني يتعامل مع آثار النزاع المسلح بصرف النظر عن تقييم مشروعية الحرب من عدمها، إذ تتركز قواعده على حماية الأشخاص والأعيان من الآثار المدمرة للعمليات المسلحة.

ومن ثم، فإن وجود النزاع المسلح لا يعني غياب القواعد القانونية، بل يعني أن أطراف النزاع تظل مطالبة باحترام القواعد التي تنظم كيفية خوض العمليات العسكرية وتحمي الأشخاص الذين لا يشاركون فيها أو لم يعودوا قادرين على المشاركة.

2) مصادر القانون الدولي الإنساني

تتمثل المصادر الأساسية للقانون الدولي الإنساني في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية لعام 1977، إلى جانب القواعد الأخرى التي تطورت في إطار هذا القانون. وانضم السودان إلى اتفاقيات جنيف الأربع في عام 1957، ثم انضم إلى البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 في عام 2006، مما يرتب عليه التزامًا باحترام هذه القواعد وتطبيقها.

كما تمتد قواعد القانون الدولي الإنساني إلى الأطراف المسلحة الأخرى في النزاعات غير الدولية متى انطبقت عليها الشروط القانونية ذات الصلة، وبذلك لا يكون الالتزام بالقواعد مقصورًا على القوات النظامية وحدها.

وتكمن أهمية هذه المصادر في أنها توفر قواعد محددة بشأن معاملة الأشخاص وحماية المدنيين والأعيان المدنية وتنظيم بعض جوانب العمليات المسلحة، بما يحد من الآثار التي يمكن أن تلحق بالسكان نتيجة النزاع.



(3) نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني

يميز القانون الدولي الإنساني بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية. ويشمل النزاع المسلح الدولي النزاع الذي يقع بين دولتين أو أكثر، في حين ترتبط النزاعات المسلحة غير الدولية بالنزاعات التي تدور داخل الدولة وفق الشروط التي يحددها القانون الدولي الإنساني. وتُظهر الحالة السودانية أهمية التكيف القانوني للنزاع في تحديد القواعد التي تنطبق عليه، إلا أن النتيجة الأساسية في جميع الحالات تتمثل في ضرورة احترام قواعد حماية الأشخاص والأعيان المتأثرين بالنزاع.

وتبرز أهمية تحديد نطاق التطبيق في ضمان معرفة الأطراف بالالتزامات القانونية التي تقع عليها، وتحديد الفئات والأعيان التي تتمتع بالحماية وفق طبيعة النزاع والقواعد المنطبقة عليه.

(4) حماية المدنيين

يأتي المدنيون في مقدمة الفئات التي تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. ويقوم أحد أهم مبادئ القانون الدولي الإنساني على ضرورة التمييز بين المقاتلين والمدنيين وعدم استهداف السكان المدنيين.

وتزداد أهمية هذه القاعدة في النزاعات التي تجري داخل المدن؛ لأن اختلاط المقاتلين بالسكان المدنيين يزيد من مخاطر وقوع الخسائر بين المدنيين، كما أن استخدام الأعيان المدنية لأغراض عسكرية يزيد من تعقيد عملية حماية السكان.

وتتطلب حماية المدنيين أيضًا احترام المرافق التي تقدم الخدمات الأساسية، لأن تدمير هذه المرافق يؤدي إلى آثار إنسانية تمتد إلى أعداد كبيرة من السكان.

ولا تقتصر حماية المدنيين على تجنب استهدافهم بصورة مباشرة، وإنما ترتبط كذلك باتخاذ التدابير التي تحد من الآثار التي يمكن أن تلحق بهم نتيجة العمليات العسكرية، ولا سيما في المناطق المأهولة.



5) حماية الأعيان المدنية

لا تقتصر الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني على الأشخاص، بل تمتد كذلك إلى الأعيان المدنية التي لا تُستخدم لأغراض عسكرية. وتشمل هذه الأعيان المساجد والمدارس والكرليات والمرافق الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. وتكتسب حماية هذه الأعيان أهمية خاصة في السودان، إذ يؤدي تدمير المرافق المدنية إلى تفاقم آثار النزاع؛ فلا تقتصر الأضرار على الخسائر المباشرة، وإنما تمتد إلى تعطيل الخدمات الصحية والتعليمية والمائية والغذائية. ومن ثم، فإن حماية الأعيان المدنية تعد جزءًا أساسيًا من حماية السكان، لأن استمرار الخدمات الأساسية يرتبط مباشرة بقدرة المدنيين على البقاء والحصول على الاحتياجات الضرورية. وترتد أهمية هذه الحماية في المناطق الحضرية، حيث يؤدي تضرر منشأة واحدة إلى التأثير في أعداد كبيرة من السكان الذين يعتمدون عليها، كما هو الحال بالنسبة إلى المستشفيات ومحطات المياه وشبكات الخدمات الأساسية.

6) حماية العمل الإنساني

يتطلب احترام القانون الدولي الإنساني حماية العاملين في المجال الإنساني وتسهيل وصولهم إلى السكان المحتاجين. وقد أظهرت الحالة السودانية أن استمرار القتال يمثل عائقًا مباشرًا أمام وصول المساعدات. كما أن تعرض القوافل الإنسانية والمنشآت والعاملين للخطر يؤدي إلى تعطيل المساعدات التي تعتمد عليها أعداد كبيرة من السكان. وتبرز أهمية حماية العمل الإنساني بصورة أكبر في ظل اتساع الاحتياجات الإنسانية؛ فكل عائق أمام وصول المساعدات يعني اتساع الفجوة بين الاحتياجات والموارد المتاحة للاستجابة لها. وتشمل حماية العمل الإنساني أيضًا احترام المنشآت ووسائل النقل المرتبطة بتقديم المساعدات، لأن استهداف هذه العناصر يمكن أن يؤدي إلى توقف خدمات لا تقتصر آثارها على الجهة الإنسانية المتضررة، وإنما تمتد إلى السكان الذين يعتمدون عليها.



(7) الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وآليات التنفيذ

تعد مسألة تنفيذ القانون الدولي الإنساني من أكثر التحديات تعقيدًا في النزاعات المسلحة. فقد توجد اتفاقيات وتعهدات وإعلانات بالالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني، إلا أن التحدي الحقيقي يتمثل في تحويل هذه الالتزامات إلى سلوك فعلي على أرض الواقع. وتبرز «محددات جدة» مثالًا على ذلك؛ إذ تضمنت التزامات مرتبطة بعدم استهداف المدنيين، وتسهيل العمليات الإنسانية، وعدم التعرض للعاملين والمؤسسات الإنسانية، وفتح أماكن الاحتجاز للزيارة، وتسهيل وصول الإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين. وقد كانت هذه الالتزامات ذات أهمية إنسانية وقانونية، إلا أن استمرار الاشتباكات والتباعد بين الالتزامات المعلنة والتطبيق الميداني أظهر أن توقيع الاتفاقيات لا يمثل نهاية المشكلة، وإنما يشكل بداية لمسار يحتاج إلى آليات مستمرة لضمان التنفيذ والمتابعة. وتكشف هذه الحالة عن أهمية وجود إجراءات عملية للمتابعة والتحقق والتقييم، بحيث لا تبقى الالتزامات في مستوى التصريحات السياسية، وإنما تتحول إلى ممارسات ميدانية مستمرة يمكن قياس مدى الالتزام بها.

(8) المبادرة العالمية لتعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني

تضمنت المبادرة العالمية تجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني، بمشاركة أكثر من 100 دولة، من بينها المملكة العربية السعودية. وتهدف المبادرة إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ووضع توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ، والحد من الانتهاكات الجسيمة، والتأكيد مجددًا على أهمية حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وتأتي هذه المبادرة في ظل تحديات معاصرة تتمثل في استمرار النزاعات لفترات طويلة، وزيادة الاحتياجات الإنسانية، واستنزاف الموارد، وتطور أدوات الحرب، بما في ذلك العمليات السيبرانية والذكاء الاصطناعي. وتكتسب المبادرة أهمية إضافية من حيث إعادة التأكيد على أن الالتزام بالقانون الدولي الإنساني لا ينبغي أن يكون خيارًا سياسيًا مؤقتًا، وإنما التزامًا مستدامًا بحماية الإنسان أثناء النزاع المسلح. كما تعكس الحاجة إلى تطوير فهم مستمر لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في ظل تغير طبيعة النزاعات وأدواتها، بما يضمن استمرار الحماية القانونية للمدنيين والعاملين الإنسانيين.



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

9) العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والحل السياسي

لا يمكن للمساعدات الإنسانية أن تكون بديلاً عن الحل السياسي. فالعمل الإنساني يستطيع تخفيف المعاناة وتوفير الغذاء والعلاج والمياه والمأوى وحماية السكان، لكنه لا يستطيع بمفرده إنهاء النزاع أو معالجة أسبابه السياسية. ومن ثم، فإن استمرار الاستجابة الإنسانية يظل ضرورة طالما أن النزاع قائم، في الوقت الذي تظل فيه الحاجة إلى حل سياسي وسلام عام ودائم هي الأساس لمعالجة الأزمة بصورة مستدامة. ويعني ذلك أن المسارين الإنساني والسياسي لا يحل أحدهما محل الآخر؛ فالعمل الإنساني يستجيب للآثار المباشرة للنزاع، في حين يتطلب إنهاء الأزمة بصورة مستدامة معالجة أسباب النزاع والوصول إلى تسوية سياسية تسمح بعودة الاستقرار وإعادة بناء المؤسسات والخدمات.



٥ ثالثًا: الوضع الإنساني والعمليات في السودان

1) خلفية عن الوضع السوداني

تكشف الأوضاع في السودان عن تحول كبير مقارنة بما كانت عليه إمكاناته الإنتاجية والاقتصادية في فترات سابقة؛ إذ كان من بين الدول ذات القدرات الإنتاجية الكبيرة، واحتل موقعًا متقدمًا في تصدير القمح عالميًا، كما كان في منتصف تسعينيات القرن الماضي ينافس البرازيل والهند في إنتاج السكر وتصديره. وشملت قدراته الاقتصادية كذلك وجود صناعات للأدوية البيطرية والبشرية، وصناعة السيارات، وإنتاج البترول، إلى جانب الاستفادة من موارده الطبيعية الواسعة، وفي مقدمتها نهر النيل والأراضي الزراعية الشاسعة.

وتبرز هذه الخلفية أهمية فهم حجم التحول الذي تعرض له المجتمع السوداني؛ فالسودان يمتلك موارد طبيعية وبشرية كبيرة، إلا أن استمرار النزاع أدى إلى إضعاف القدرة على استثمار هذه الموارد وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.

وقد أدى استمرار القتال إلى دمار واسع النطاق، ولا سيما نتيجة المواجهات داخل المدن والمناطق الحضرية. وتؤدي العمليات المسلحة في المناطق المأهولة بالسكان إلى نتائج إنسانية بالغة الخطورة نتيجة قرب السكان المدنيين من العمليات العسكرية وتضرر المرافق الأساسية التي يعتمدون عليها.

ويؤدي هذا الوضع إلى انتقال آثار النزاع من المجال العسكري المباشر إلى مجالات الاقتصاد والخدمات والحياة الاجتماعية، بما يحد من قدرة الأسر والمجتمعات على الاعتماد على مواردها الذاتية، ويزيد الحاجة إلى تدخلات إنسانية مستمرة.

2) النزوح واللجوء واتساع الاحتياجات الإنسانية

يُعد النزوح واللجوء من أبرز مظاهر الأزمة الإنسانية في السودان، إذ تشير التقديرات الواردة إلى نزوح نحو 11 مليون شخص داخل السودان وخارجه، إلى جانب لجوء أكثر من 4 ملايين شخص إلى الدول المجاورة.

وقد أسفر ذلك عن زيادة الضغوط على الدول المحيطة بالسودان، ومنها تشاد وجنوب السودان ومصر وإثيوبيا وغيرها من الدول التي تستقبل أعدادًا متزايدة من اللاجئين والمتضررين من النزاع.



ولا تقتصر آثار النزوح على فقدان المسكن، وإنما تمتد إلى فقدان مصادر الدخل وصعوبة الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والمياه والتعليم والحماية، كما تفرض على الدول والمجتمعات المستقبلية أعباء إضافية تتطلب استجابة إنسانية منسقة. وتشير التقديرات إلى تجاوز عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في السودان 25 مليون شخص، بما يعكس اتساع الفجوة بين حجم الاحتياجات والقدرة على الاستجابة لها، ويؤكد أن الأزمة لم تعد تقتصر على الاحتياجات الطارئة، بل تحولت إلى أزمة إنسانية ممتدة ومتعددة الأبعاد. كما يؤدي النزوح المتكرر إلى إضعاف قدرة الأسر على استعادة الاستقرار، ويزيد من فقدان مصادر الدخل وشبكات الدعم الاجتماعي، وهو ما يجعل الاستجابة بحاجة إلى الجمع بين المساعدات العاجلة والتدخلات التي تعزز قدرة الأسر على مواجهة الأزمة الممتدة.

(3) العمليات الصحية

يمثل القطاع الصحي أحد أكثر القطاعات تضررًا في النزاعات المسلحة، ولذلك ركزت الاستجابة الإنسانية على دعم المستشفيات وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية وتنفيذ الحملات الطبية. وفي هذا المجال، تقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر خدمات متخصصة في جراحة جرحى الحرب، ولا سيما جراحة العظام والأوعية الدموية. كما يعمل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في المجال الصحي من خلال دعم المستشفيات بالأدوية والمواد الطبية، وتنفيذ حملات طبية وإرسال أطباء متخصصين لإجراء العمليات في عدد من المجالات، ومنها الأطراف الصناعية. وتكتسب هذه التدخلات أهمية خاصة في ظل تزايد الإصابات الناتجة عن النزاع، وتراجع قدرة المرافق الصحية على تقديم الخدمات نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية، وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق. ولا تقتصر الحاجة الصحية على علاج الإصابات الناتجة عن القتال، وإنما تشمل المحافظة على الخدمات الصحية الأساسية للسكان، وهو ما يجعل دعم المرافق الصحية جزءًا من الاستجابة الإنسانية طويلة الأمد.



4) المياه والإصحاح البيئي

لا تقتصر الاحتياجات الإنسانية على الغذاء والدواء، وإنما تشمل كذلك توفير المياه وخدمات الإصحاح البيئي. ولذلك تقوم اللجنة الدولية بتوفير الدعم الهندسي للمرافق الأساسية، بما في ذلك صيانة معدات المياه وربط الكهرباء بالمستشفيات ومحطات المياه وتوفير الوقود لتشغيل بعض المنشآت.

ويعكس ذلك طبيعة العمل الإنساني في مناطق النزاع، حيث لا يكفي توزيع المساعدات بصورة مؤقتة، وإنما يتطلب الأمر المحافظة على استمرار الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها السكان في حياتهم اليومية.

كما أن تعطل محطات المياه أو المستشفيات يمكن أن يؤدي إلى آثار صحية واسعة تتجاوز آثار القتال المباشرة، وهو ما يجعل استمرار تشغيل المرافق الأساسية جزءًا من حماية السكان وتقليل الآثار غير المباشرة للنزاع.

وتتداخل خدمات المياه والإصحاح البيئي مع الصحة العامة بصورة مباشرة؛ إذ إن تعطل شبكات المياه أو ضعف خدمات النظافة يمكن أن يزيد من المخاطر الصحية، ولذلك فإن المحافظة على هذه الخدمات تعد جزءًا أساسيًا من الاستجابة الإنسانية.

5) الأمن الغذائي والمساعدات المعيشية

يعد الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه السكان المتضررين في السودان. وفي هذا المجال، تشمل الاستجابة السعودية توزيع ما يقارب 850 ألف سلة غذائية في المحافظات التي يمكن الوصول إليها.

كما تقدم اللجنة الدولية مساعدات غذائية ومالية للأسر، بما يمكنها من شراء احتياجاتها من الأسواق. ويتميز تقديم المساعدات المالية بأنه لا يستهدف الأسرة وحدها، وإنما يسهم أيضًا في دعم النشاط الاقتصادي المحلي والأسواق التي تأثرت بالحرب.

وتكتسب المساعدات النقدية أهمية إضافية في البيئات التي لا تزال فيها الأسواق تعمل، لأنها تمنح الأسر قدرًا من المرونة في تحديد احتياجاتها، وفي الوقت نفسه تساعد على استمرار الحركة الاقتصادية المحلية.

وتزداد أهمية هذه التدخلات في ظل فقدان عدد من الأسر مصادر دخلها نتيجة النزوح وتوقف الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يجعل المساعدات المعيشية عنصرًا أساسيًا في الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزاع.



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا



6 المساعدات الإيوائية والاستجابة للكوارث



لم تقتصر الاستجابة الإنسانية على آثار النزاع المسلح، إذ توجد في السودان كذلك مخاطر مرتبطة بالكوارث الطبيعية، ولذلك توجد خطة طوارئ مستمرة لتوفير المساعدات الإيوائية للمتضررين من الأوضاع الطبيعية والكوارث. وتشمل هذه المساعدات الخيام والحقائب الإيوائية وحقائب النظافة، كما أصبحت هذه الأدوات تستخدم بصورة مستمرة نتيجة النزوح الناجم عن النزاع.



الخيام



الحقائب الإيوائية



حقائب النظافة



ويكشف ذلك عن تدخل الأزمات في السودان، إذ لا يواجه السكان آثار الحرب فقط، وإنما تتقاطع معها الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتراجع الخدمات، الأمر الذي يستلزم استجابة إنسانية متعددة القطاعات وقادرة على التكيف مع تغير الاحتياجات.



كما أن استمرار النزوح يجعل الإيواء والنظافة من الاحتياجات المتكررة، وليس من التدخلات التي تقتصر على مرحلة واحدة من الأزمة.

7 دعم الفئات الأكثر احتياجًا



تشمل العمليات الإنسانية تقديم الدعم للفئات التي تحتاج إلى حماية ورعاية خاصة، ومن ذلك دعم مراكز الأيتام وتقديم المساعدات الإنسانية للأيتام في المحافظات التي يمكن الوصول إليها.



دعم مراكز الأيتام وتقديم المساعدات الإنسانية للأيتام



كما تشمل الاستجابة دعم الجهة الحكومية السودانية المعنية بالعموم الإنساني، والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية المختلفة بهدف توسيع نطاق الوصول إلى المحتاجين.



ويكتسب هذا النوع من الدعم أهمية خاصة في حالات النزاع الممتد، لأن الفئات الأكثر هشاشة تتعرض بدرجة أكبر لخطر فقدان مصادر الرعاية والدخل والحماية، وتحتاج إلى تدخلات تستمر مع استمرار الأزمة.



النازحون



الأسر التي فقدت مصادر إعالتها



الأيتام



الأطفال

ويشمل ذلك الأطفال والأيتام والأسر التي فقدت مصادر إعالتها والنازحين، وهي فئات قد تواجه تراكمًا من الاحتياجات نتيجة فقدان المسكن والدخل والخدمات وشبكات الدعم الاجتماعي.





٩ رابعًا: دور المملكة العربية السعودية الإنسانية في السودان

1) تطور الدور السعودي في الاستجابة للأزمة السودانية

اضطلعت المملكة العربية السعودية بدور إنساني في السودان قبل اندلاع الأزمة الحالية، حيث كان مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية يقدم المساعدات للمحتاجين في السودان في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية السابقة.

ومع تطور الوضع الداخلي وتساعد الأزمة، اتسع نطاق الاستجابة الإنسانية، ولا سيما مع تزايد أعداد النازحين واتساع الاحتياجات الإنسانية. وتركزت الاستجابة على المناطق والقطاعات التي يمكن الوصول إليها وتقديم المساعدة فيها، مع مراعاة طبيعة الاحتياجات العاجلة والاحتياجات المرتبطة بالتعافي المستقبلي.

ويظهر تطور الاستجابة السعودية انتقالها من دعم الاحتياجات الإنسانية القائمة إلى التعامل مع آثار النزاع الممتد، بما يشمل الغذاء والصحة والإيواء والخدمات الأساسية ودعم الفئات الأكثر احتياجًا، إلى جانب المساهمة في الجهود الإنسانية المرتبطة باللاجئين.

2) دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر

من أبرز أوجه الدور السعودي دعم العمل الإنساني الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر. فقد قدمت المملكة تمويلًا للعمل الإنساني الذي تقوم به اللجنة في السودان، ومن ذلك الدعم الذي قدمته المملكة بالتعاون مع المملكة المتحدة خلال عامي 2014 و2015. وقد أسهم هذا الدعم في تطوير العمل الإنساني وتوسيع نطاق الأنشطة التي يمكن تنفيذها في السودان، وهو ما يعكس أهمية الشراكات الدولية في تعزيز قدرة المنظمات الإنسانية المتخصصة على الاستجابة للأزمات الممتدة.

وتكتسب هذه الشراكات أهمية إضافية عندما تكون الاحتياجات الإنسانية واسعة ومتنوعة، وتتطلب خبرات متخصصة وقدرات ميدانية لا يمكن توفيرها من خلال جهة واحدة.



(3) الاستجابة الجوية والبحرية

مع بداية الأزمة، أرسل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية نحو 15 طائرة شحن جوي محملة بالمساعدات العاجلة، كما أرسل المركز نحو 82 باخرة عبر موانئ سواكن وبورتسودان.. وتكشف هذه الاستجابة عن أهمية المسارات الجوية والبحرية في ظل صعوبة الوصول البري إلى بعض المناطق نتيجة استمرار العمليات العسكرية وعدم استقرار الطرق والممرات، كما تعكس حجم الجهد اللوجستي اللازم لإيصال المساعدات إلى السودان. ويكتسب تنويع وسائل النقل أهمية عملية في حالات النزاع، لأن تغير الظروف الأمنية يمكن أن يؤدي إلى تعطيل مسار معين، الأمر الذي يجعل تعدد قنوات الإمداد عنصرًا مساعدًا على استمرار تدفق المساعدات.

(4) الاستجابة الصحية

خصت المملكة جانبًا مهمًا من مساعداتها للقطاع الصحي، حيث شملت الاستجابة وشملت الاستجابة تنفيذ أكثر من 35 مشروعًا صحيًا. وتضمنت هذه المشاريع دعم المستشفيات، وتوفير الأدوية والمواد الطبية، وتنفيذ عمليات وإرسال أطباء متخصصين لإجرائها في المناطق التي يمكن الوصول إليها. كما تضمنت الاستجابة أعمالًا مرتبطة بالأطراف الصناعية والعمليات التخصصية، وهو مجال يكتسب أهمية كبيرة في ظل الإصابات التي يخلفها النزاع المسلح. أكثر من 130 حملة طبية تطوعية متخصصة، يشكل دعم القطاع الصحي تدخلًا ذا أهمية مزدوجة؛ فهو يستجيب للاحتياجات الطارئة من جهة، ويساعد على المحافظة على قدرة النظام الصحي على تقديم الخدمات من جهة أخرى، بما يخفف من الآثار طويلة المدى لتضرر المرافق الصحية.

(5) الأمن الغذائي

يشكل الأمن الغذائي أحد أبرز محاور الاستجابة السعودية في السودان، حيث شملت المساعدات نحو 850 ألف سلة غذائية تم توزيعها في المحافظات التي يمكن الوصول إليها. وتستجيب هذه المساعدات إلى أحد أهم الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين، ولا سيما في ظل تراجع القدرة على الإنتاج والحصول على الدخل وتضرر الأسواق والنزوح الجماعي. كما تسهم المساعدات الغذائية في الحد من الآثار المباشرة للأزمة على الأسر، بينما تتطلب المعالجة طويلة المدى العمل على استعادة القدرة الإنتاجية وتحسين الظروف التي تسمح بالانتقال من الاستجابة الطارئة إلى التعافي. ويرتبط الأمن الغذائي كذلك باستقرار الأسواق ومصادر الدخل، ولذلك فإن الاستجابة الغذائية العاجلة تظل بحاجة إلى أن تتكامل تدريجيًا مع التدخلات التي تدعم قدرة الأسر والمجتمعات على استعادة مصادر رزقها.



6) الإيواء والنظافة والاستجابة للكوارث

يقدم مركز الملك سلمان مساعدات إيوائية تشمل الخيام والحقائب الإيوائية وحقائب النظافة، للمتضررين من النزوح والكوارث الطبيعية.

وتظهر أهمية هذه المساعدات في ظل استمرار النزوح وتعرض السودان في الوقت نفسه لأزمات طبيعية. ولذلك تستمر خطة الطوارئ للتعامل مع الاحتياجات الناشئة، سواء كانت مرتبطة بالنزاع أو بالكوارث الطبيعية.

وتعكس هذه الاستجابة طبيعة الأزمات المتداخلة في السودان، حيث قد تواجه الأسرة الواحدة آثار النزوح وفقدان المسكن والحاجة إلى النظافة والمياه والحماية في الوقت نفسه، مما يتطلب تدخلات متكاملة بدلاً من معالجة كل احتياج بصورة منفصلة.

7) دعم الأيتام والفئات المجتمعية

امتدت المساعدات السعودية إلى الجانب المجتمعي، ومن ذلك دعم مراكز الأيتام وتقديم مساعدات إنسانية للأيتام في المحافظات التي يمكن الوصول إليها.

ويمثل هذا الجانب امتدادًا للعمل الإنساني من الاستجابة للحاجة الطارئة إلى رعاية الفئات الأكثر ضعفًا، التي قد تكون أكثر تعرضًا لآثار النزوح وفقدان المعيل وتدهور الخدمات.

وتكتسب هذه التدخلات أهمية اجتماعية؛ لأن آثار النزاع لا تتوقف عند الاحتياجات المادية المباشرة، وإنما تؤثر في البنية الأسرية والاجتماعية وفي قدرة الفئات الضعيفة على الحصول على الرعاية والحماية.

8) التنسيق مع الجهات السودانية والمنظمات الإنسانية

يعتمد العمل الإنساني السعودي في السودان على التنسيق مع الجهة الحكومية السودانية المعنية بالاعون الإنساني، إلى جانب التعاون مع منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية.

كما يشمل التعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى جانب تنفيذ مشاريع مشتركة وتنسيق الجهود مع جهات ومنظمات دولية مختلفة.

ويكتسب التنسيق أهمية خاصة في بيئة إنسانية تتسم باتساع رقعة الاحتياجات وصعوبة الوصول، إذ يساعد على توجيه الموارد نحو المناطق والفئات الأكثر احتياجًا وتقليل الازدواجية في تقديم الخدمات. كما يسهم التنسيق في تبادل المعلومات حول تغير الاحتياجات، وتحديد المجالات التي تتطلب تدخلًا عاجلاً، والاستفادة من القدرات والخبرات المختلفة للجهات المشاركة في الاستجابة.



9) الدور السعودي في محادثات جدة

برز الدور السعودي كذلك في الجهود المرتبطة بمحادثات جدة، التي تناولت جوانب إنسانية مهمة تتصل بحماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات واحترام القانون الدولي الإنساني. وشملت الالتزامات التي طرحت خلالها:

- عدم استهداف المدنيين.
- تسهيل العمليات الإنسانية.
- عدم التعرض للعاملين والمؤسسات الإنسانية.
- فتح أماكن الاحتجاز أمام الزيارات.
- تيسير وصول الإمدادات الإنسانية.

كما أعقب تعثر تنفيذ بعض الالتزامات السعي إلى استئناف الحوار، وتناولت الجولة الثانية وضع آلية إنسانية تحت قيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ويظهر من ذلك أن الدور السعودي لم يقتصر على تقديم المساعدات المادية، وإنما امتد إلى دعم الجهود الرامية إلى تسهيل العمل الإنساني وتعزيز الالتزام بالقواعد التي توفر الحماية للمدنيين.

10) دعم اللاجئين في دول الجوار

لم يقتصر الدور السعودي على المتضررين الموجودين داخل السودان، وإنما شمل كذلك الاحتياجات المرتبطة باللاجئين الموجودين في الدول المجاورة.

وتشمل الدول التي تستضيف أعدادًا من المتضررين تشاد وجنوب السودان ومصر وإثيوبيا وغيرها، الأمر الذي يتطلب توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية بحيث لا تقتصر على حدود السودان.

ويعكس هذا الاتجاه طبيعة الأزمة العابرة للحدود؛ إذ يؤدي النزوح واللجوء إلى انتقال الاحتياجات الإنسانية من داخل السودان إلى الدول المجاورة، مما يستلزم استجابة إقليمية متكاملة تراعي احتياجات اللاجئين والمجتمعات المستقبلية لهم في الوقت نفسه.



٥ خامسًا: تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني والاستجابة السعودية في السودان

تواجه الاستجابة الإنسانية في السودان مجموعة مترابطة من التحديات التي تتفاعل فيما بينها، بحيث يؤدي استمرار أحدها إلى تعميق أثر التحديات الأخرى. ويمكن تنظيم أبرز هذه التحديات على النحو الآتي:

(1) استمرار النزاع المسلح وطول أمده واتساع نطاقه الجغرافي

استمرار المواجهات يؤدي بصورة متراكمة إلى زيادة أعداد النازحين، وتوسيع دائرة الاحتياجات، وإضعاف قدرة المرافق الأساسية على العمل، واستنزاف الموارد الإنسانية المتاحة. كما أن طول أمد النزاع يحول دون الاكتفاء باستجابة قصيرة المدى؛ إذ تتحول الاحتياجات العاجلة إلى احتياجات ممتدة، ويزداد الاعتماد على المساعدات، وتراجع قدرة الأسر والمجتمعات على استعادة قدرتها الذاتية.

(2) صعوبة الوصول الإنساني إلى المناطق المتضررة

يمثل الوصول الإنساني إلى المناطق المتضررة تحديًا رئيسيًا؛ فاستمرار الاشتباكات يجعل الوصول إلى بعض المناطق غير ممكن أو شديد الخطورة، كما يؤدي تغير خطوط المواجهة إلى صعوبة التخطيط للعمليات الإنسانية على المدى الطويل. ولذلك ترتبط فاعلية المساعدات بدرجة كبيرة بتوفير ممرات آمنة وضمان عدم تعرض العاملين والقوافل والمرافق الإنسانية للخطر، إضافة إلى الحاجة إلى مرونة لوجستية تسمح بتغيير مسارات الإمداد وفق تطورات الوضع الميداني.

(3) أمن العاملين الإنسانيين والقوافل

يمثل أمن العاملين الإنسانيين والقوافل تحديًا بالغ الأهمية، في ظل تعرض بعض شاحنات المساعدات للاستهداف والتدمير. فقد تعرضت إحدى شاحنات مركز الملك سلمان التي كانت تحمل مساعدات إنسانية للقصف والتدمير، كما تعرضت ثلاث شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي للتدمير في جنوب كردفان.

وتوضح هذه الوقائع أن الخطر الذي يواجه العمل الإنساني لا يقتصر على صعوبة الوصول، وإنما يمتد إلى تهديد الوسائل المستخدمة للوصول نفسها، بما ينعكس مباشرة على قدرة المنظمات على استمرار عملياتها.



(4) الفجوة بين الالتزام المعلن بالقانون الدولي الإنساني والتطبيق الفعلي

تمثل الفجوة بين الالتزام المعلن بالقانون الدولي الإنساني والتطبيق الفعلي له تحدّيًا جوهريًا. فقد تتفق الأطراف على مبادئ تتعلق بحماية المدنيين وتسهيل المساعدات وعدم استهداف العاملين الإنسانيين، إلا أن استمرار الاشتباكات والانتهاكات على الأرض يكشف صعوبة تحويل الالتزامات السياسية والقانونية إلى ممارسة مستمرة. ومن ثم، فإن التحدي لا يرتبط فقط بوجود القواعد، وإنما بوجود آليات عملية تجعل احترامها جزءًا من السلوك اليومي لأطراف النزاع.

(5) حماية المدنيين والأعيان المدنية في المناطق الحضرية

يرتبط بذلك تحدي حماية المدنيين والأعيان المدنية، ولا سيما في المناطق الحضرية. فكلما انتقلت العمليات العسكرية إلى المدن والمناطق المأهولة زادت احتمالات تعرض المدنيين للخطر، كما تزايدت احتمالات تضرر المستشفيات والمدارس ومحطات المياه وغيرها من المرافق التي يحتاج إليها السكان للبقاء على قيد الحياة. وتؤدي الأضرار التي تلحق بهذه المرافق إلى مضاعفة الآثار الإنسانية للنزاع، لأن توقف منشأة أساسية يمكن أن يؤثر في أعداد كبيرة من السكان حتى بعد توقف العمليات العسكرية في محيطها.



6) تضرر البنية الأساسية واستمرارية الخدمات

يمثل تضرر البنية الأساسية تحديًا آخر أمام العمل الإنساني. فالحاجة لا تتمثل فقط في تقديم الغذاء والدواء، وإنما تمتد إلى تشغيل المستشفيات ومحطات المياه وتوفير الكهرباء والوقود وصيانة المعدات. وهذا يجعل العمل الإنساني في السودان يتجاوز مفهوم توزيع المساعدات إلى المحافظة على استمرارية الخدمات الأساسية، وهي مسألة تتطلب موارد فنية ولوجستية مستمرة وليس مجرد مساعدات استهلاكية مؤقتة.

7) اتساع النزوح واللجوء ومضاعفة الاحتياجات الإنسانية

يؤدي اتساع النزوح واللجوء إلى مضاعفة الاحتياجات الإنسانية. فوجود نحو 11 مليون نازح داخل السودان وخارجه، ولجوء أكثر من 4 ملايين شخص إلى الدول المجاورة، يفرض احتياجات ضخمة داخل السودان وخارجه، ويزيد الضغط على الدول والمجتمعات التي تستضيف اللاجئين. ولا تتوقف آثار النزوح عند توفير المسكن والغذاء، وإنما تشمل الصحة والتعليم والمياه والحماية والدخل، الأمر الذي يجعل الاستجابة بحاجة إلى التعامل مع مجموعة مترابطة من الاحتياجات.

8) تداخل الأزمات الإنسانية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية

يضاف إلى ذلك تحدي تداخل الأزمات، إذ تتزامن الأزمة المسلحة مع الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك فإن الاستجابة لا يمكن أن تكون محصورة في مجال واحد، وإنما تتطلب تدخلات في الصحة والغذاء والمياه والإيواء والحماية والدعم المجتمعي، مع القدرة على تعديل الأولويات وفق تغير الظروف.

9) تحديات الوصول الميداني أمام الاستجابة السعودية

تواجه الاستجابة السعودية بصورة خاصة تحديات مرتبطة بالوصول الميداني، إذ لا يمكن الوصول إلى بعض المحافظات والمناطق التي تشهد اشتباكات. كما أن تعرض قوافل المساعدات للخطر يؤدي إلى تعطيل جزء من القدرة على إيصال الدعم إلى المحتاجين، ويجعل التخطيط اللوجستي أكثر تعقيدًا، ويزيد الحاجة إلى تنويع وسائل النقل والمسارات المتاحة.

10) الحاجة إلى استمرار التنسيق بين الجهات الإنسانية

تتطلب هذه الظروف استمرار التنسيق مع الجهات الحكومية السودانية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمجتمع المدني، إلى جانب تعزيز التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بما يساعد على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المناطق والفئات المتضررة. وتزداد أهمية التنسيق كلما اتسعت رقعة الأزمة وتعددت الجهات العاملة فيها، لأن غياب التنسيق قد يؤدي إلى تركيز المساعدات في مناطق معينة مقابل نقصها في مناطق أخرى، أو إلى تكرار التدخلات في المجال نفسه.



11) الموازنة بين الاستجابة العاجلة والاحتياجات المستقبلية

تبرز الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الاستجابة للاحتياجات العاجلة والاحتياجات المستقبلية. فالأزمة الممتدة تتطلب عدم الاكتفاء بالغذاء والدواء والمأوى، وإنما التفكير في التعافي المبكر واستعادة الخدمات الأساسية ودعم قدرة المجتمعات على تجاوز آثار النزوح والدمار. ويكتسب هذا التوازن أهمية خاصة مع استمرار الأزمة لفترات طويلة، لأن الاعتماد المستمر على المساعدات الطارئة دون دعم التعافي يمكن أن يضعف قدرة المجتمعات على استعادة مواردها ومصادر دخلها.

12) استمرار النزاع والحاجة إلى حل سياسي وسلام دائم

يظل التحدي الأوسع مرتبطًا باستمرار النزاع نفسه؛ فالمساعدات الإنسانية يمكن أن تخفف آثار الأزمة، لكنها لا تستطيع إنهاء أسبابها. ولذلك تظل الحاجة قائمة إلى حل سياسي وسلام عام ودائم في السودان، بالتوازي مع استمرار العمل الإنساني إلى أن تتوافر الظروف التي تسمح بانتقال المجتمع من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التعافي وإعادة البناء.



٥ التوصيات

1- تعزيز التطبيق الفعلي للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية.

• **الجهة المسؤولة:** أطراف النزاع، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجهات الدولية والإقليمية المختصة.

• **آلية التنفيذ:** تحويل الالتزامات المعلنة إلى تعليمات وإجراءات ميدانية، وتكثيف التدريب والتوعية بقواعد حماية المدنيين والمستشفيات والمدارس ومحطات المياه، وإنشاء آليات منتظمة للرصد والتقييم والمتابعة.

2- تأمين الوصول الإنساني وحماية العاملين والقوافل والمنشآت الإنسانية.

• **الجهة المسؤولة:** أطراف النزاع، بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات الأمم المتحدة والجهات الإنسانية.

• **آلية التنفيذ:** الاتفاق على ممرات ومسارات آمنة للمساعدات، وإبلاغ أطراف النزاع بمواقع القوافل والمنشآت والعاملين، ووضع آلية موحدة للإبلاغ عن الحوادث والتحقق منها ومتابعتها.

3- ضمان استمرارية الخدمات الأساسية في المناطق المتضررة.

• **الجهة المسؤولة:** الجهات السودانية الخدمية والصحية، بالتعاون مع الجهات الإنسانية والجهات المانحة.

• **آلية التنفيذ:** إعطاء الأولوية لإعادة تشغيل وصيانة المستشفيات ومحطات المياه وشبكات الكهرباء، وتأمين الوقود والمستلزمات الفنية والأدوية والمعدات الطبية، ودعم خدمات جراحة جرحى الحرب والأطراف الصناعية وفق الاحتياج.

4- تطوير استجابة إنسانية متعددة القطاعات تستند إلى بيانات محدثة.

• **الجهة المسؤولة:** الجهات الإنسانية العاملة في السودان بالتنسيق مع الجهات السودانية المختصة.

• **آلية التنفيذ:** إنشاء آلية مشتركة لتحديث بيانات النزوح والاحتياجات الصحية والغذائية والمائية والإيوائية وحركة اللاجئين، واستخدامها في تحديد الأولويات وتوجيه الموارد، مع إجراء تقييم دوري لمدى وصول المساعدات وكفاءة التدخلات.



5- تعزيز الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة.

آلية التنفيذ

استمرار المساعدات الغذائية والاستجابة لمخاطر المجاعة وسوء التغذية، والتوسع في المساعدات النقدية حيث تعمل الأسواق، مع دعم الإنتاج المحلي ومصادر الدخل تدريجيًا، وتخصيص برامج للفئات الأكثر احتياجًا، ولا سيما الأطفال والأيتام والأسر التي فقدت مصادر إعالتها والنازحين.



الجهة المسؤولة

الجهات الإنسانية، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والجهات السودانية المختصة.



6- تعزيز كفاءة الاستجابة السعودية وتوسيع الوصول إلى المناطق صعبة الوصول ودول الجوار.

آلية التنفيذ

تنويع المسارات الجوية والبحرية والبرية وفق الظروف الأمنية، والاستعانة بالشركاء القادرين على الوصول الميداني، وتوجيه المساعدات إلى المناطق والفئات الأقل وصولاً، مع استمرار دعم اللاجئين في دول الجوار والتنسيق بشأن احتياجاتهم.



الجهة المسؤولة

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالتنسيق مع الجهات السودانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات الأمم المتحدة والشركاء المحليين.



7- تعزيز التنسيق والانتقال التدريجي من الإغاثة إلى التعافي المبكر.

آلية التنفيذ

تفعيل منصة تنسيق منتظمة لتبادل المعلومات وتوزيع الأدوار وتجنب الازدواجية، وإدراج إعادة تأهيل المرافق والخدمات ودعم مصادر الدخل ضمن خطط الاستجابة، ووضع مراحل واضحة للانتقال التدريجي من المساعدات الطارئة إلى التعافي وإعادة البناء.



الجهة المسؤولة

الجهات السودانية المختصة والجهات الإنسانية والجهات المانحة، بالتنسيق مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.





خاتمة

تكشف الحالة السودانية أن تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني ترتبط بصورة وثيقة باستمرار النزاع المسلح وطول أمده واتساع نطاق آثاره. فالمساعدات الإنسانية تستطيع تخفيف المعاناة وتوفير الغذاء والدواء والمياه والمأوى، لكنها لا تستطيع بمفردها إنهاء النزاع أو معالجة أسبابه السياسية.

وتبرز اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا السياق بوصفها جهة إنسانية متخصصة تعمل وفق مبادئ الحياد والاستقلالية، وتستخدم الحوار المباشر والسري مع أطراف النزاع بهدف حماية المدنيين وتحسين أوضاع المتضررين، إلى جانب تقديم خدمات متخصصة في جراحة جرحى الحرب، والمياه، وزيارة أماكن الاحتجاز، وإعادة الروابط العائلية.

كما يظهر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بوصفه فاعلاً رئيسياً في الاستجابة الإنسانية السعودية للأزمة السودانية، من خلال النقل الجوي والبحري للمساعدات، والمشروعات الصحية، والمساعدات الغذائية، والإيواء، والإصحاح البيئي، ودعم الأيتام، والتنسيق مع الجهات الحكومية السودانية والمنظمات الإنسانية الدولية، إضافة إلى الاهتمام باللاجئين في الدول المجاورة.

أما القانون الدولي الإنساني، فيمثل الإطار الذي يضع القيود القانونية على إدارة العمليات العسكرية، ويحمي المدنيين والأعيان المدنية، ويؤكد ضرورة التمييز بين المقاتلين والمدنيين، ويوفر الحماية للعمل الإنساني. وتبرز الحالة السودانية أهمية هذا القانون ليس لأنه يمنع الحرب، وإنما لأنه يسعى إلى الحد من آثارها الإنسانية وتقليل وحشيتها.

وتوضح تجربة محادثات جدة أهمية الانتقال من مجرد إعلان الالتزام بالقانون الدولي الإنساني إلى ضمان تطبيقه على أرض الواقع. فالتحدي الأساسي لا يتمثل في غياب القواعد القانونية، وإنما في ضمان احترامها وتنفيذها من جانب أطراف النزاع، وتوفير آليات عملية تساعد على تحويل الالتزامات إلى إجراءات ميدانية مستمرة.

وبناءً على ذلك، فإن تحسين الوضع الإنساني في السودان يتطلب مسارين متلازمين: أولهما استمرار وتوسيع العمل الإنساني وضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين وحماية العاملين والمنشآت الإنسانية، وثانيهما العمل بصورة مستمرة على الوصول إلى حل سياسي وسلام عام ودائم؛ لأن إنهاء النزاع يمثل الأساس الضروري لوقف دورة النزوح والدمار والاحتياجات الإنسانية، وتهيئة الظروف الملائمة للتعافي وإعادة بناء السودان.

وتؤكد التجربة السودانية في مجملها أن حماية المدنيين والعمل الإنساني الفاعل يرتبطان بوجود التزام حقيقي ومستدام بالقانون الدولي الإنساني، وبالتعاون بين أطراف النزاع والجهات الإنسانية والدول الداعمة، وباستمرار الجهود الرامية إلى تسهيل الوصول الإنساني، إلى جانب بناء التزام سياسي وقانوني أكثر فاعلية بقواعد الحرب وحماية الإنسان أثناء النزاعات المسلحة.



٥ المصادر والمراجع

1. استند التقرير إلى ندوة عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت (WEBINAR) بعنوان: «تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا»، بتاريخ 4 أكتوبر 2026م، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين.
2. إبراهيم، عبدالأمير عبدالحسن. (2024). تغير المناخ والنزاعات المسلحة: معالجة في القانون الدولي الإنساني (النزاع في دارفور أنموذجًا). مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، 26، 269-237.
3. أبو شوك، أحمد إبراهيم. (2025). حل أزمة الحرب السودانية (2023-2024): المبادرات والتحديات. مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، (23)، 32-7.
4. الأحمد، سهيل. (2020). حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني. مجلة النبراس للدراسات القانونية، 5(2)، 117-134.
5. الحميدي، أحمد قاسم محمد. (2023). النطاق المادي لقواعد القانون الدولي الإنساني. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، (32)، 380-360.
6. درار، زهرة محمد خليل. (2019). حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح. مجلة العدل، 21(55)، 198-209.
7. رضا، جباري. (2020). حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإنسانية، 57 (5)، 436-424.
8. السريتي، عبدالحفيظ. (2024). التحديات المعاصرة أمام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. مجلة زانكو للقانون والسياسة، 22 (عدد خاص)، 436-413.
9. الصقلي، أياد يونس محمد. (2017). حماية المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية من منظور القانون الدولي الإنساني: دراسة قانونية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 6(21)، 41-109.
10. عبد الله، محمد خالد محمد. (2025). قراءات حول النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأمن والاستقرار في السودان 1954-2025م. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(5)، 214-201.
11. العميسي، عبده محمد صالح. (2025). حقيقة النزاعات المسلحة وأنواعها في القانون الدولي الإنساني. مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، 5(4)، 118-97.



12. فضل، عمر محمد عثمان. (2022). التدخل الدولي لتطبيق القانون الدولي الإنساني (دارفور نموذجًا). مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي، 22، 1-15.
13. الليلة، شيماء عبد الستار جبر، والحياني، فتحي محمد فتحي. (2023). القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته على النزاعات المسلحة في العراق. الرافدين للحقوق، 24(85)، 479-487.
14. مهدي، ههزار هوشيار. (2026). الحماية القانونية للأشخاص المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية وفقًا لقواعد القانون الدولي الإنساني. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، 17(2)، 307-324.
15. موسى، عبده مختار. (2025). أزمة السودان وخيارات التأسيس لسلام مستدام. مجلة جامعة الزيتونة الدولية، 35(3)، 66-88.
16. النقيب، أحمد راشد، وعلام، وائل أحمد. (2023). آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في النزاع المسلح غير الدولي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 20(2)، 399-431.
17. الياسري، وليد علي حبيب. (2026). القانون الدولي الإنساني وحماية الأفراد في النزاعات المسلحة. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، 33(3)، 77-93.



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

٥ الملاحق





ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجا



غزة 2023، ممرضة بالجنة الدولية للصليب الأحمر تقدم الدعم لأحد الفرحسي أثناء التخليص.

حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف، وتقديم المساعدة لهم.

160 عاما من العمل الانساني القائم على المبادئ

الجانب الوحيد الذي ننحاز إليه هو جانب المدنيين..

- لماذا تحتاج الإنسانية إلى المبادئ؟
- الحياد والاستقلال وعدم التحيز
- ليست مبادئ نظرية؛ بل وسيلة عملية لبناء الثقة مع جميع الأطراف والوصول إلى المتضررين حتى في أصعب النزاعات.
- ليس الحياد هدفا في ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق مهمتنا الانسانية.. عندما يصبح الوصول مستحيلا... يفتح الحياد أبواب العمل الإنساني.



يبدأ عمل اللجنة الدولية من خطوط المواجهة، لكنه لا يتوقف عندها.

حضور ميداني و حوار إنساني

- أكثر من 90 بلداً حول العالم
- حماية الأرواح، تخفيف المعاناة، وصون الكرامة
- تقديم المساعدات الضرورية لإتقاذ الأرواح
- تعزيز احترام القانون الدولي الانساني للوقاية من ويلات الحرب
- التعاون مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لضمان تنسيق أنشطة الاستجابة ونضافر الجهود.
- الحوار القائم على المبادئ مع جميع أطراف النزاع لضمان حماية حقوق المتضررين.
- وسيط إنساني محايد لتسهيل حلول عملية، مثل عمليات الإفراج والنقل والمرور الآمن.



تدعم اللجنة الدولية ، بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري المتضررين من أكثر من عقد من النزاع وتسهل في تحسين فرص الحصول على الغذاء والخدمات الطبية وإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي، وتساعد الناس على استعادة سبل كسب عيشهم تدريجياً.





ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجا



“الحرب بلا حدود
هي معاناة بلا نهاية”

ميرينا سبوليا ريتش
رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر

بعد عشر سنوات من انقطاع التواصل، يلتقي
اللاجئ السوري في الأردن، تركي النعمي،
بأنثى حلا مجدداً، ينضم من الحركة الدولية
لصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ICRC

عالم تحت وطأة الحروب

تغيرت الحروب، وتطورت الأدوات،
لكن حماية المدنيين في الحرب تظل
هدفاً يمكن تحقيقه.

مبادرة عالمية تهدف إلى تجديد الالتزام
السياسي بالقانون الدولي الإنساني وتسعى
إلى وضع مجموعة من التوصيات
اللملموسة والقابلة للتنفيذ لضمان
تحسين احترام القانون الدولي الإنساني.

130 نزاع مسلح تم تسجيله في عام 2024 ضعف ما كان عليه في عام 2009	204 ملايين شخص يعيشون في مناطق تخضع لسيطرة جماعات مسلحة، بعيداً عن مؤسسات الدولة وبلا خدمات أساسية.
20+ نزاع استمر أو أكثر من 20 عام	284,000 شخصاً المفقودون المسجلون في عام 2024 من قبل الحركة الدولية لصليب الأحمر والهلال الأحمر 70% ارتفاع مقارنة بعام 2023





السودان: بلد مزدهر دمّرتة الحرب

الآزمة الإنسانية

السودان: بلد مزدهر دمّرتة الحرب

ما خلفه النزاع	مقومات البلاد قبل الحرب
تضرر منشآت المياه والكهرباء، وانقطاع الري والخدمات	الزراعة
هجر المزارع ونهبها، وتعطّل الإنتاج والتجارة	النزرة الرفيعة والدخن والسمسم والفول السوداني، والقطن والصمغ العربي
تهديد القطعان وسبل العيش، وتعطّل الأسواق والخدمات البيطرية	تصدير الأغنام والإبل إلى أسواق رئيسية، منها السعودية ومصر
تدمير مصانع وأسواق ونهبها، وتوقف منشآت عن العمل	مياه النيل والأراضي الخصبة وشبكات الري الواسعة
تعطّل الإنتاج وتدفقات التصدير، وتعرّض منشآت الطاقة للهجمات	قاعدة صناعية متنوعة: السكر والأغذية والمنسوجات والجلود
تضرر حرم جامعي ونهب مرافقه، ونزوح طلاب وأكاديميين	إنتاج الخام وتكريره، وخطوط أنابيب لنقل نفط دولة جنوب السودان
	الجامعات
	٣٩ جامعة حكومية و٢٥ خاصة، وأكثر من ٧٠٠ ألف طالب قبل الحرب

دمار واسع النطاق وسط انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. احترام التمييز والتناسب والاحتياطات واجب لا خيار.



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

الحرب دمّرت حياة السكان ومقومات بقائهم



- نحو ١١,٣ مليون شخص أُجبروا على النزوح داخل السودان وخارجه
- بينهم نحو ٦,٤ مليون داخل البلاد
- قتال في الخرطوم ومدن كبرى أخرى
- تضرّر الزراعة والأسواق والمدارس والمستشفيات،
- وتُعطل المياه والبنية التحتية وسبل العيش
- مدنيون في مواجهة القتال وانتهاكات الجسيمة

العمل الإنساني ينقذ الأرواح

تعمل المنظمة وجهات إنسانية أخرى، منها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، في ظروف بالغة الصعوبة.



الحماية

زيارة المحتجزين للمساعدة في منع سوء المعاملة والاختفاء، وإعادة التواصل بين أفراد الأسر.



الغذاء وسبل العيش

عناء ومساعدات تقنية، ومستلزمات الإنتاج الزراعي وتربية الماشية.



المياه

إصلاح شبكات المياه ووسائل الكهرباء المعطلة لمحطات الضخ.



الصحة

جراحة للجرحى من المدنيين والمقاتلين، وتدريب الطواقم أثناء تقديم العلاج.

كلت عملية السودان ضمن أكبر عشر عمليات للمنظمة علميًا من حيث الإنفاق في عام ٢٠٢٥.



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

القانون الدولي الإنساني يحمي الأرواح، والسلام يعيد المستقبل

محادثات جدة

التميز • التناسب • الاحتياطات



• يجب حماية المدنيين والأعيان المدنية وفقًا للقانون الدولي الإنساني.

• ويشمل ذلك:

• شبكات المياه والمستشفيات،

• ومرافق إنتاج الغذاء وتخزينه.

• تواصل السعودية دعم الجهود الدبلوماسية لوقف إطلاق النار والحوار السياسي، بما في ذلك عبر مسار جدة.

العمل الإنساني يخفف المعاناة. واحترام القانون الدولي الإنساني يقي منها. والحوار السياسي والسلام ينهيانها



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

مركز الملك سلمان
للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN
HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE



استجابة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية للأزمة السودانية

2026

مقدمة وهف مختصر للأزمة الإنسانية في السودان:



منذ اندلاع الأزمة في السودان في أبريل 2023، وفق تقديرات الأمم المتحدة تسببت الحرب في:

- نزوح أكثر من (11,3) مليون شخص داخل السودان.
- وأكثر من (4,6) مليون لاجئ.
- وأهبط أكثر من (25) مليون سوداني بحاجة ماسة إلى كل شكل من أشكال المساعدة الإنسانية العاجلة.

- بتنسيق جهود المركز ودعم كل القطاعات الإنسانية لضمان وصول الدعم إلى المحتاجين رغم الظروف الأمنية المعقدة، وصل عدد المشاريع إلى (195) مشروع وتجاوزت التكلفة (150) مليون دولار أمريكي.

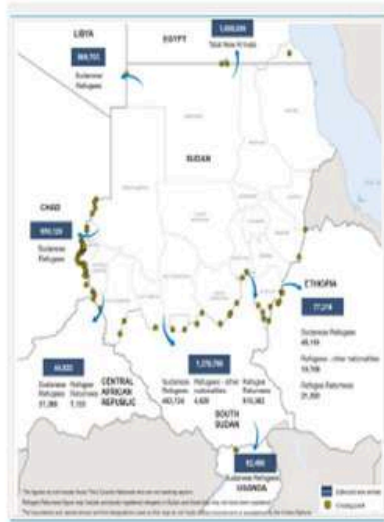
مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجا

تطورات الأزمة والنزوح في السودان



تشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) إلى أن إجمالي عدد النازحين واللاجئين بلغ نحو 11,3 مليون شخص، بينهم حوالي 6,4 ملايين نازح داخليا وقرابة 4,6 مليون لاجئ في الخارج.

• ارتفع عدد النازحين داخليا بمقدار 5,145,165 ملايين شخص إضافي، ليصل إجمالي مواقع النزوح المسجلة إلى 11,789 موقعا في أنحاء السودان و18 ولاية.

سجلت النسبة الأعلى من النازحين في ولاية الخرطوم (19%)، جنوب دارفور (23%)، شمال دارفور (24%).

• بلغت نسبة النساء 49% من إجمالي النازحين، والأطفال دون 18 عاما 25%، بينما شكل الذكور 51%.

وفقا لتقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، فإن عدد اللاجئين السودانيين في دول الجوار تجاوز 4,6 مليون لاجئ في مصر وتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا، وأفريقيا الوسطى، وليبيا، وأوغندا.

مصدر: المنظمة الدولية للهجرة (IOM) والتقارير السنوية للمنظمة
UNHCR Sudanese Refugee Situation Report 2023



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

تطورات الأزمة والنزوح في السودان

الدولة المضيقة	عدد اللاجئين السودانيين	الدولة المضيفة	عدد اللاجئين السودانيين
جنوب السودان	1,378,706 لاجئ	أفريقيا الوسطى	44,522 لاجئ
تشاد	959,126 لاجئ	ليبيا	569,703 لاجئ
جمهورية مصر العربية	1,500,000 لاجئ	أوغندا	92,499 لاجئ
إثيوبيا	77,219 لاجئ	-	-

مركز البحوث والدراسات الإنسانية
HUMANITARIAN RESEARCH CENTRE



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

الاستجابة الإنسانية لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في السودان



82 باخرة



15 طائرة



الإيواء والمواد غير الغذائية

الأمن الغذائي

المساعدات الصحية
والبيئية والمياه والإصحاح البيئي

البرامج التطوعية

دعم العمليات الإنسانية

دعم المجتمع

تحت إشراف وزارة الشؤون الإنسانية
بمشاركة المنظمات الإنسانية

الرؤية المستقبلية

تمكس تجربة المركز في السودان أهمية التنسيق بين الجهات المحلية والدولية لتحقيق استجابة متوازنة وشاملة. ويخطط المركز لمواصلة دعم السودان في مجال الأمن الغذائي والإيواء والمواد غير الغذائية وفي الصحة والمياه والإصحاح البيئي وغير برامج التعافي المبكر والبرامج التطوعية وإعادة الخدمات الأساسية.

التحديات الميدانية

تواجه عمليات الإغاثة في السودان تحديات متعددة أبرزها صعوبة الوصول للمناطق المتضررة بسبب استمرار النزاع وانعدام الأمن في بعض الولايات، كما يعاني البلد من ضعف في البنية التحتية، مما يحد من قدرة المنظمات على إيصال المساعدات بسرعة وكفاءة.

الوضع لا يزال خطيرا، حيث هُنف أكثر من 5 ملايين شخص في المرحلة 4 من IPC أزمة طارئة، وما يزيد عن 14 مليونا في المرحلة 3 من IPC أزمة، غير قادرين على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية

الأثر الإنساني

ساهمت مساعدات المركز في تخفيف معاناة الاف السودانيين، ووفرت إمدادات حيوية للنازحين واللاجئين.

كان للدعم السعودي دور محوري في منع تدهور الوضع الغذائي في المخيمات.

تحت إشراف وزارة الشؤون الإنسانية
بمشاركة المنظمات الإنسانية

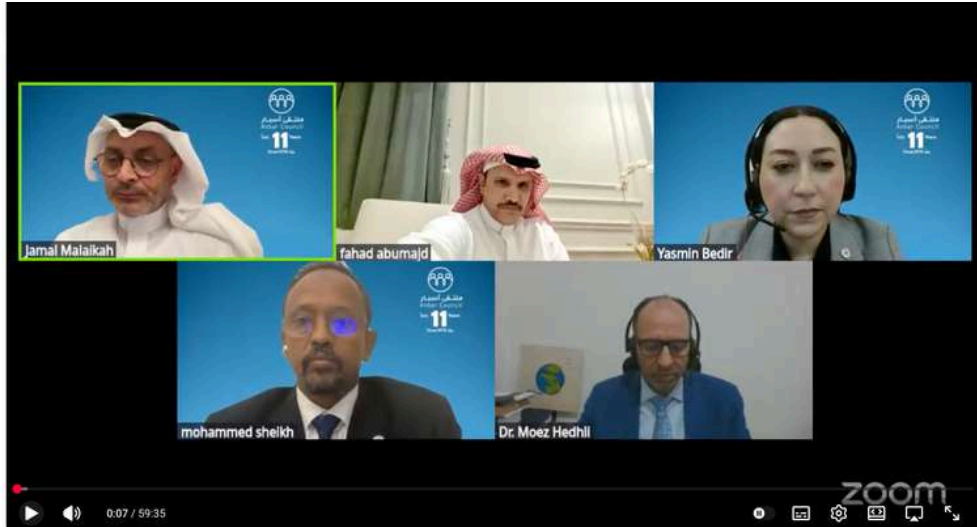


ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تحديات العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع: السودان نموذجًا

المشاركون

- أ. جمال ملائكة - مدير الندوة، عضو ملتقى أسبار.
أ. فهد العصيمي - مدير إدارة الإغاثة العاجلة، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
أ. محمد شيخ علي - مدير بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السعودية.
د. معز الهذلي - مستشار قانوني، البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون الخليجي.
أ. ياسمين بدير - مسؤولية إعلامية، البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون الخليجي.



[لمشاهدة الندوة يرجى الضغط هنا:](#)



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqAsbar



@Multaq_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com